

دراسة تحليلية لواقع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة: 2001-2018

- مقارنة لأهم القطاعات الاقتصادية مع بعض الدول -

An analytical study of the reality of economic activity non-hydrocarbon sector in Algeria during the period: 2001-2018

- Compared to the most important economic sectors with some countries -

سعاد بودية¹، حياة بن حراث براهيم² ♦¹ جامعة مستغانم (الجزائر)، Boudia.souad@yahoo.fr² جامعة مستغانم (الجزائر)، hayat.benharrat@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2020-10-25

تاريخ القبول: 2020-09-03

تاريخ الاستلام: 2020-06-14

ملخص:

تهدف الدراسة هذه إلى تحليل واقع النشاط الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2001-2018) ومحاولة مقارنتها مع بعض الدول بالإضافة إلى دراسة السياسات المرتبطة بتطبيق إستراتيجية تفعيل مصادر غير بترولية بالجزائر في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية المتاحة، ومن تم الوقوف على أهم التجارب التنموية لبعض الدول النامية البترولية الناجحة في البحث عن مصادر تمويل بديلة لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار البترول الخام المفاجئ.

وخلصت الدراسة إلى أن عدة نتائج توضح مدى فشل وهشاشة النظام الاقتصادي غير المتنوع في الجزائر، مما يستدعي إصلاحه بما يتماشى مع أنماط التنمية الاقتصادية الحالية وتجارب الدول الرائدة في ذلك، مع تقديم بعض الاقتراحات.

كلمات مفتاحية: القطاعات الإنتاجية، هيكل الصادرات، هيكل الواردات - التنوع الاقتصادي

تصنيف JEL : O57- P59- Q19

Abstract:

This study aims to analyze the reality of economic activity in Algeria during the period (2001-2018) and try to compare it with some countries in addition to studying the policies related to implementing a strategy to activate non-oil resources in Algeria in light of the available opportunities and internal capabilities, and who was to identify the most important development experiences of some developing countries The successful oil company in the search for alternative financing sources to face the risks of sudden drop in crude oil prices economic development.

The study concluded that several results illustrate the failure and fragility of the non-diversified economic system in Algeria, which calls for reform in line with the current patterns and the experiences of the leading countries in this, with some suggestions

Keywords: productive sectors, export structure, import structure, economic diversification

JEL Classification: O57- P59- Q19

1. مقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية تسابقت الدول النامية بالرغم من مشاكلها، نحو بناء قاعدة اقتصادية دون الاعتماد المطلق على المورد الواحد القابل للنضوب خاصة الموارد الطبيعية. وبادرت في تحسين مناخها الاستثماري لرفع قدراتها الإنتاجية في جميع القطاعات الأخرى، معتمدة في ذلك على تبني عدة إستراتيجيات تتداخل فيها جميع الاستخدامات والموارد. أما الاقتصاد الجزائري فقد كان ولا يزال رهين قطاع المحروقات، بالرغم من الموارد الطبيعية الأخرى التي تزخر بها الجزائر. والتي تتميز بضعف تغطية الاحتياجات عن طريق الإنتاج الفلاحي والنمو الصناعي غير الكافي، كما حاولت الجزائر الاهتمام بصادرات خارج المحروقات والتي سيتم التطرق إليها من خلال تحليلنا للنشاط الاقتصادي خارج المحروقات. وبناء على ما سبق، ستتطرق هذه الدراسة إلى السياسات المرتبطة بتطبيق إستراتيجية تفعيل مصادر غير بترولية في ظل الفرص والإمكانيات الداخلية المتاحة، والوقوف أمام أهم التجارب التنموية لبعض الدول النامية البترولية الناجحة في البحث عن مصادر تمويل بديلة لمواجهة مخاطر انخفاض أسعار البترول الخام المفاجئ.

1.1 إشكالية البحث:

ومن أجل دراسة وتحليل هذا الموضوع سيتم التطرق إلى الإشكالية العامة التالية:
كيف يمكن تقدير واقع الاقتصاد الجزائري ومقوماته مقارنة مع بعض الدول النامية المعتمدة على البترول؟

2.1 أسئلة البحث:

- كما يمكن التساؤل حول عدة نقاط منها:
- كيف يمكن تشخيص واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2018)؟
 - ما هي وضعية توازن هيكل الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
 - ما مدى مساهمة النمو السنوي لكل قطاع في الجزائر مقارنة مع الدول التي لها نوعا ما نفس الإمكانيات والظروف؟

3.1 فرضيات البحث:

- من خلال ما تم التطرق إليه إليه سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- إمكانيات الجزائر المعتبرة تجعلها دولة تنافس الدول الرائدة في كل القطاعات؛
 - التنوع الاقتصادي القطاعي أهم إستراتيجية لخروج الجزائر من الأزمة.

4.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة تشخيص واقع النشاط الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2018)؛
- التطرق إلى أهم التجارب الناجحة لبعض الدول لتحديد إستراتيجيات محكمة بما يتناسب مع الظروف الجغرافية، الاجتماعية وخاصة التمويلية.
- دراسة تأثير الأزمات والاضطرابات في زيادة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، إيران، النرويج، المغرب، مصر وقطر.

5.1 منهجية الدراسة:

من أجل الامام بالموضوع والإجابة عن الإشكالية وفرضيات الدراسة وكذلك بلوغ الأهداف المرجوة. فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي، من خلال بعض الاحصائيات الرسمية لعدة فترات زمنية لواقع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر، بالإضافة إلى استخدام أساليب الإحصاء الوصفي كاليانات والجداول بهدف الدراسة والتحليل والمقارنة.

وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- تشخيص واقع النشاط الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2018)؛

- تحليل هيكل الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2017)؛

- مقارنة الإستراتيجية التنموية للجزائر بإستراتيجيات بعض الدول النامية من منظور التنوع الاقتصادي.

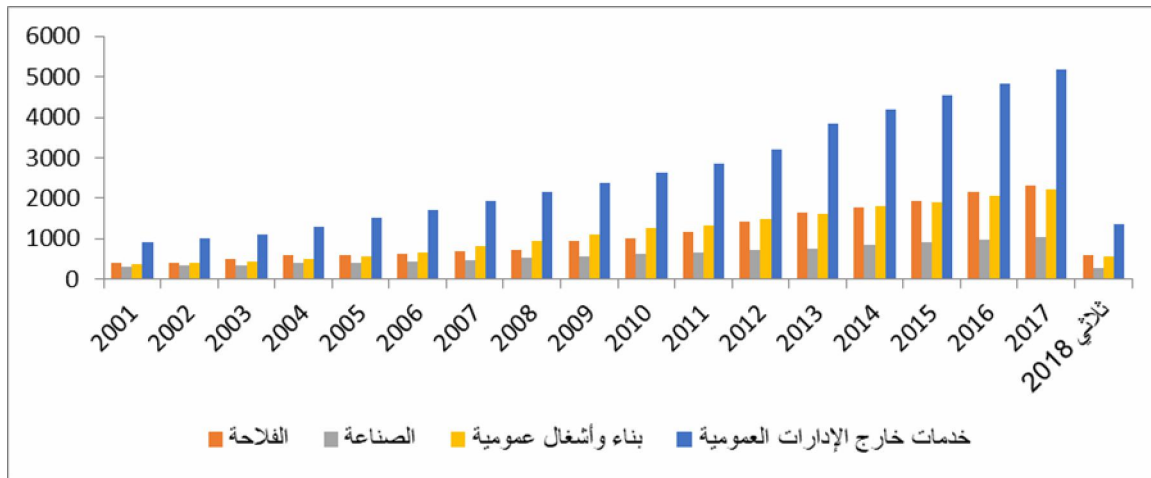
2. تشخيص واقع النشاط الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2018):

للقيام بدراسة النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر، سيتم تحليل نسبة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على كل القطاعات ومن تم نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

1.2 توزيع الناتج الإجمالي المحلي الخام حسب القطاعات

خصصت الجزائر مبالغ استثمارية لإنشاء اقتصاد وطني مكون من قطاعات متكاملة في تنمية الاقتصاد الجزائري، يتبين لنا حصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي يعطينا توزيع الناتج الإجمالي المحلي حسب القطاعات.

الشكل رقم(1): توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية للفترة الممتدة 2001-2018



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات مجمعة من : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، من 2008 إلى 2018

من الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/06/11

من خلال تتبعنا للشكل رقم (1)، يتبين أنه تم الاعتماد في توزيع الناتج المحلي الإجمالي بحصة لم تتجاوز 10% لكل من قطاع الصناعة والفلاحة، بالمقابل يوجد اهتمام بقطاع الخدمات وخاصة خدمات خارج الإدارات العمومية بنسبة 30% للفترة الممتدة 2001 إلى 2014، إلا أنه سرعان ما بدأت سياسة الحكومة تولي اهتمامها بدعم أقوى لقطاع الزراعة، من المؤكد أن الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنمية الاقتصادات الأخرى، نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة بين القطاعات، لاسيما وأن لها أهمية كبيرة في تطوير ودفع عجلة التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، كما أن قطاع الفلاحة في الجزائر يعتبر مصدرا مهما للدخل لغالبية السكان ويستقطب أكبر عدد من العمالة.

1.1.2 نمو القطاع الفلاحي:

في فترات قبل الاستعمار، كانت الجزائر منتجة لـ 90% من القمح محققة بذلك اكتفاء ذاتيا وتصديرا بأسعار السوق الأوروبية، إذ مثلت الزراعة 65% من مداخيل الجزائر وذلك قبل الدخول لمحنة تصدير البترول والغاز، كيف لا؟ والجزائر تزخر على 32 مليون هكتار من المساحة الكلية العالمية المقدرة بـ 40 مليون هكتار، كنتاج فلاحي على مدار سنة التي جاءت على لسان الدكتور سعيد بختاوي الخبير الفلاحي¹ مؤكدا أن ثرواتنا فوق الأرض وليس تحتها، ومعتبرا أن الاعتماد على البترول مضیعة كبيرة للأموال وكذا رهان مستقبل البلاد والأجيال القادمة.

أ. مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة (2003-2017):

يمكن تشخيص واقع نمو أنشطة "الزراعة والغابات والصيد البحري" في القيمة المضافة من سنة 2003 وإلى غاية سنة

2017 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الجزائر خلال الفترة 2003 - 2017



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 15

من الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/05/10

من خلال تتبعنا للشكل، يتضح أن الجزائر حققت سنة 2008 أسوأ أداء لها منذ ثمانية سنوات، لا يماثلها سوى الركود المسجل سنة 2003، غير أنه ارتفعت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,06% سنة 2009 الذي كان بفضل تساقط الأمطار المواتية، كما سمح الموسم الفلاحي لـ 2011 باستئناف النمو القوي حيث زاد إنتاج الحبوب بواقع 5,11 مليون طن لكن يبقى أقل من ذلك المسجل في 2009، إذ سمح المحصول الوفير للقمح اللين بتخفيض واردات الحبوب بنسبة 19,2% إلى 3,3 مليار دولار²، زد إلى أنه قد حقق أعلى نمو في الحجم بمعدل 8,8% سنة 2013، إلا أنه انخفضت وتيرة نمو القطاع الفلاحي لتبلغ 1,8% مقابل 6% سنة 2015 بتدفق للثروة المنتجة قيمته 2140,3 مليار دينار.³

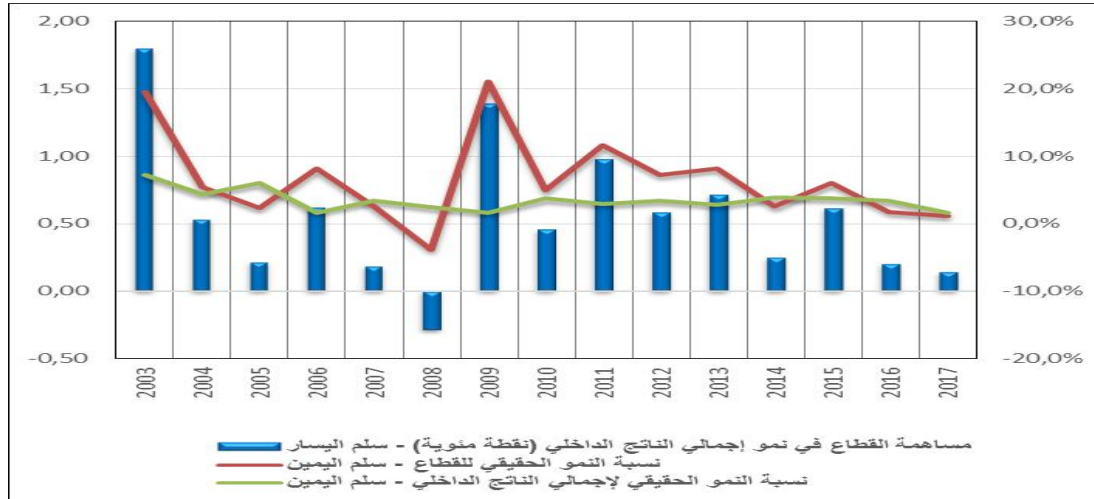
وعليه يمكن القول أن تطور معدلات نمو قطاع الفلاحة في الجزائر يرتبط ارتباطا كليا بالمناخ، ولا يتم اتخاذ تدابير وقائية لتدارك المشاكل والصعوبات. وهذا ما يوضح تأخر هذا القطاع وتدهوره بالرغم من الإمكانيات المتاحة والمتمثلة خاصة في الأراضي الخصبة والمساحات الشاسعة.

ب. نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2003-2017):

استدراكا وتذكيرا عن الفترة الممتدة 1986 إلى غاية 1999 سجل القطاع الفلاحي طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ تراوحت ما بين 12,35% إلى 33,09% بينما تراجعت بنسب جد كبيرة سنة 2000 بانحدار نسبته 8,97% كما خسرت مساهمة القطاع نقطة مئوية في إجمالي الناتج المحلي نسبتها 6,6%.

ويرجع كل ذلك لعدم الاعتماد على الأساليب الحديثة لتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يتميز بالتذبذب حسب الظروف المناخية. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3): مساهمة قطاع "الزراعة والغابات والصيد البحري" في نمو الناتج المحلي الخام المحلي



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 15

يمثل الإنتاج الزراعي 9% من إجمالي الناتج المحلي بارتفاع قدره 0,90 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2011 في مجال المساهمة لتدفق الثروات (إجمالي الناتج المحلي⁴)، كما بلغت مساهمته 17,5% في إجمالي الناتج المحلي و 23,6% للقيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي لسنة 2014، إذ رتبت خلال تلك السنة في المرتبة الثانية من حيث خلق الثروات، وفي المقابل لم تساهم سوى بواقع 6,5% من نموها وب 6,3% في نمو إجمالي الناتج المحلي مقابل 22,9% و 16,7% على التوالي ل 2015، 2016 الذي كان راجع لتباطؤ وتيرة توسعها.

2.1.2 نمو القطاع الصناعي:

منذ الاستقلال حاولت الجزائر بناء قاعدة صناعية تمكنها من التصدي إلى التبعة لقطاع الربيع الناضب، إلا أن قطاع الصناعة في الجزائر بقي رهين مجموعة من الخصائص بالغم من الاصلاحات المطبقة والاستراتيجيات المعتمدة من طرف عدة حكومات متتالية.

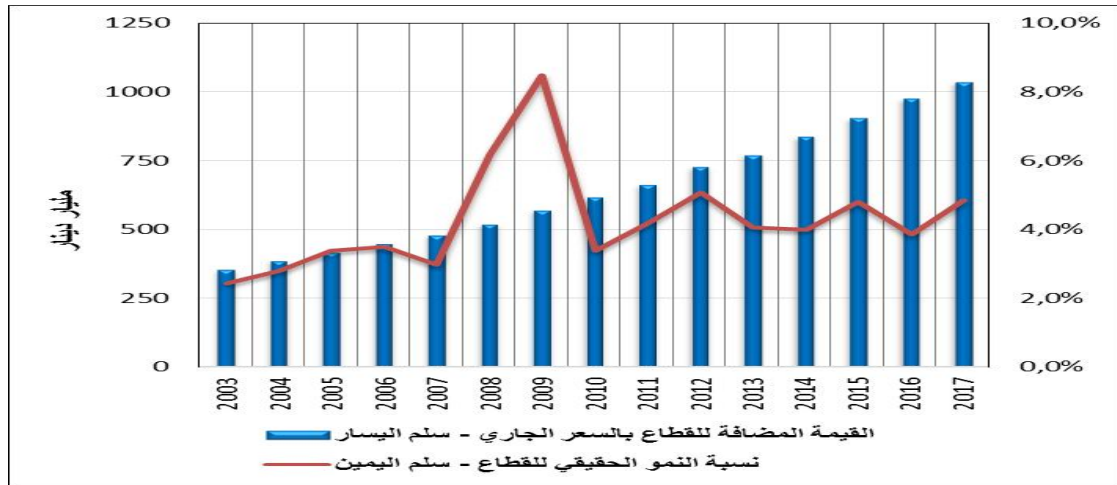
وتتجلى خصائص الصناعة في الجزائر في النقاط التالية: ضعف الإنتاج الصناعي، ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية، الحماية المطلقة وضعف القدرة على المنافسة، ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة⁵. وإلى غاية سنة 2020 تعتبر الصناعة من أضعف القطاعات في الجزائر نظرا للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

ومن خلال هذه العناصر سيتم تشخيص واقع نمو قطاع الصناعة كما يلي:

أ. مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة خلال الفترة (2003-2017):

عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام ركود هام وهذا بالنسبة لجميع الفروع. بينما عرف القطاع الصناعي الخاص نمو سريع للقيمة المضافة، حيث تضاعفت هذه الأخيرة خلال الفترة (1995 - 2000) وتشكل حاليا 1/3 من القيمة المضافة الصناعية. ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، وإلى فقدان الصناعة العمومية من حصصها في السوق. وإجمالا ارتفعت القيمة المضافة للقطاع ككل إلى 171 مليار دج، أي بنسبة 10% عن سنة 2003 وهي تمثل 39% من رقم الأعمال⁶.

الشكل رقم(4) : تطور نمو قطاع الصناعة خلال الفترة (2003-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص:28.

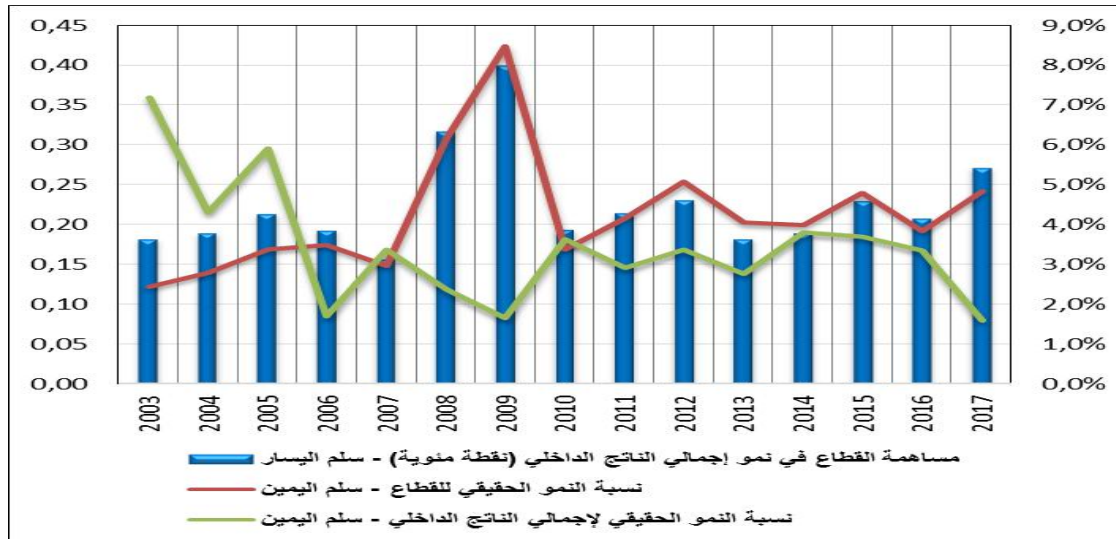
على الرابط، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/06/01

تعتبر الصناعة المعملية ركيزة الأنظمة الإنتاجية ولقد عرفت هذه الأخيرة نموا نسبته 5% في 2012 إلى 3,8% سنة 2015 بوتيرة أقل، ويرجع ذلك إلى الوزن المعبر نسبيا لفرع "الماء والطاقة". غير أنه لا يمكن لهذا المعدل أن يخفي ضعف توسع الصناعة خارج فرع "الصناعة الغذائية"، كما لا تزال غير كافية لمباشرة عملية إعادة تصنيع وتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص فروع "مواد البناء"، النسيج، الجلود والأحذية، الخشب، الورق للفلين والصناعات المتنوعة، حيث يقرب متوسط نموها تقريبا (0,03)⁷ والذي كان ناجما عن توسع توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لدى المشتركين. حيث تميزت سنة 2015 بنمو مرتفع في الطلب (ب 4% للطاقة و 1,3% للغاز) وفي المقابل فقدت الصناعة الغذائية 8,4 نقطة مئوية إلى 1% في 2015.⁸

ب. نسبة مساهمة القطاع الصناعي في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2003-2017)

تبقى مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأضعف مقارنة مع القطاعات الأخرى، كما يعتبر أضعف القطاعات في تدفق ثروات الاقتصاد الوطني. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5) : مساهمة قطاع "الصناعة" في نمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 22

على الرابط ، https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/06/01

يلاحظ من الشكل أن قطاع الصناعة يعتبر أضعف القطاعات مساهمة في إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ 4,39% في 2008 مقابل 6,35% في 2014، وسجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة متذبذبة لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 بنسبة 51,6%، 53,85% سنة 2010، 51,25% سنة 2012، وازدادت تدهورا سنتي 2013 و 2014 مسجلا بذلك نسبا 47,81% و 45,95% ليواصل في الانخفاض سنة 2016 إلى 37,78%.

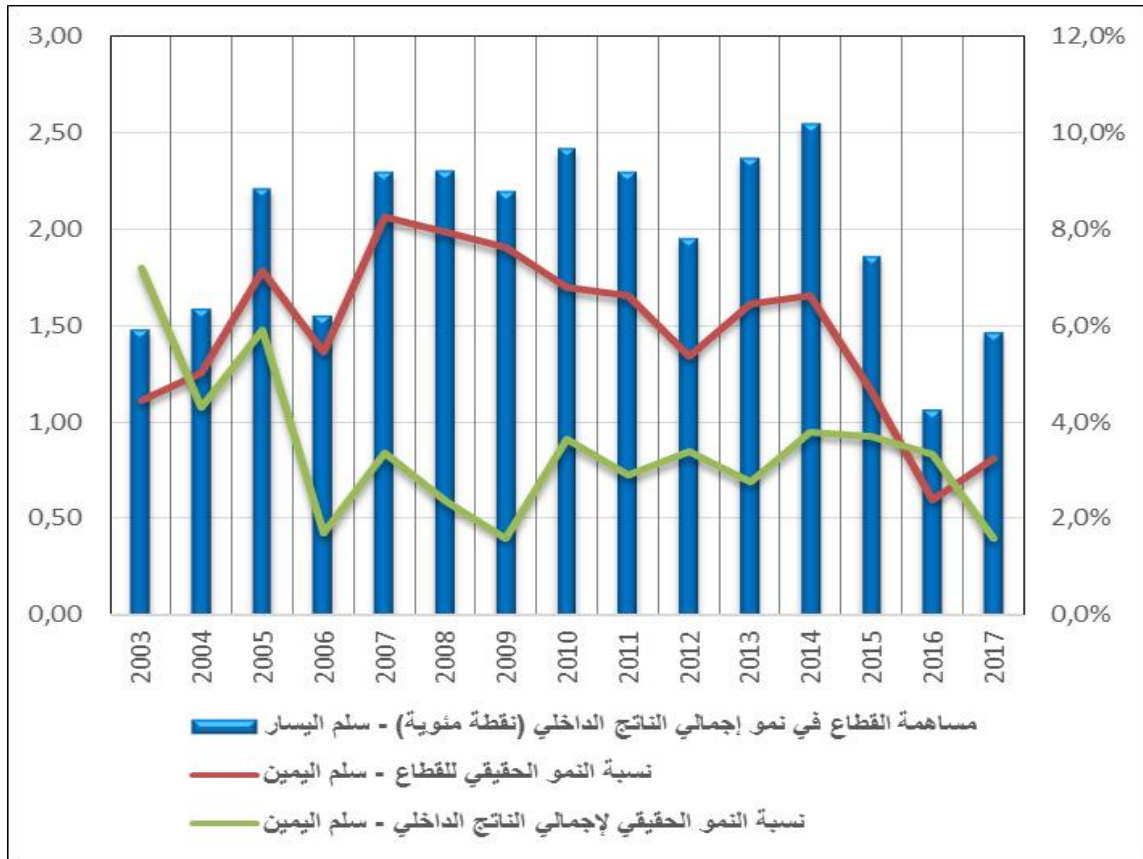
3.1.2 نمو قطاع الخدمات:

يعتبر تطور قطاع الخدمات المرآة التي تعكس تطورا أي اقتصاد لأي دولة وتطور القطاعات الأخرى، وتظهر أهميته في مدى مساهمته في تحقيق قيمة مضافة والناتج الداخلي الاجمالي، ويمكن توضيح أهمية هذا القطاع من خلال:

أ. نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003-2017)

بالنسبة للجزائر فإن هذا القطاع يأخذ المرتبة الثانية بعد القطاع التجاري ولديه مساهمة قوية في الدخل الوطني والتشغيل⁹، والشكل الموالي يوضح تطور مساهمة قطاع الخدمات في نمو الناتج الاجمالي المحلي خلال الفترة (2003-2017)

الشكل رقم(6) : مساهمة قطاع "الخدمات" في نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2003-2017)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 19 على الرابط ،

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/06/01

ساهم قطاع الخدمات بنسبة 32,3% من الدخل الوطني خلال 2004، ظهر تباطؤ النشاط في قطاع الخدمات المسوقة إذ فقد 1,9 نقطة في النمو إلى 6,9% لسنة 2010 غير أنه بقي ثاني أكبر مساهم في خلق الثروات والأول في الإنتاج خارج المحروقات¹⁰ 21,9% من القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 6,4% في 2012، وبالنظر في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الخام التي بلغت نسبة 20,1% إلا أنه عاود تحسن للخدمات المسوقة بوضوح من خلال مساهمته بأكثر من النصف 56,3% في نمو إجمالي الناتج المحلي لسنة 2013، وبقيمة مضافة لسنتي 2015، 2016 سجلت ما يقارب 7403,6 مليار دينار، 7856,8 مليار دينار أي ما يعادل 44,6% و 45,1% من إجمالي الناتج المحلي للخدمات المسوقة باستمرار نمو الإنتاج الفلاحي وارتفاع واردات السلع.

3. تحليل هيكل الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2017)؛

تعددت الدراسات والبحوث في تحليل ودراسة تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وخلصت أغلبها إلى أن الجزائر كان لها عدة محاولات جادة، خاصة بعد تبني استراتيجية إحلال الواردات من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبارها المنفذ الأكثر توفير النقد الأجنبي. ونظرا لمحدودية هذا الجانب خلال الفترة 2003-2017 فإنه سيتم التركيز على صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2017 من خلال دراسته من جانب تحليل صادرات و واردات المنتجات.

1.3 هيكل الصادرات:

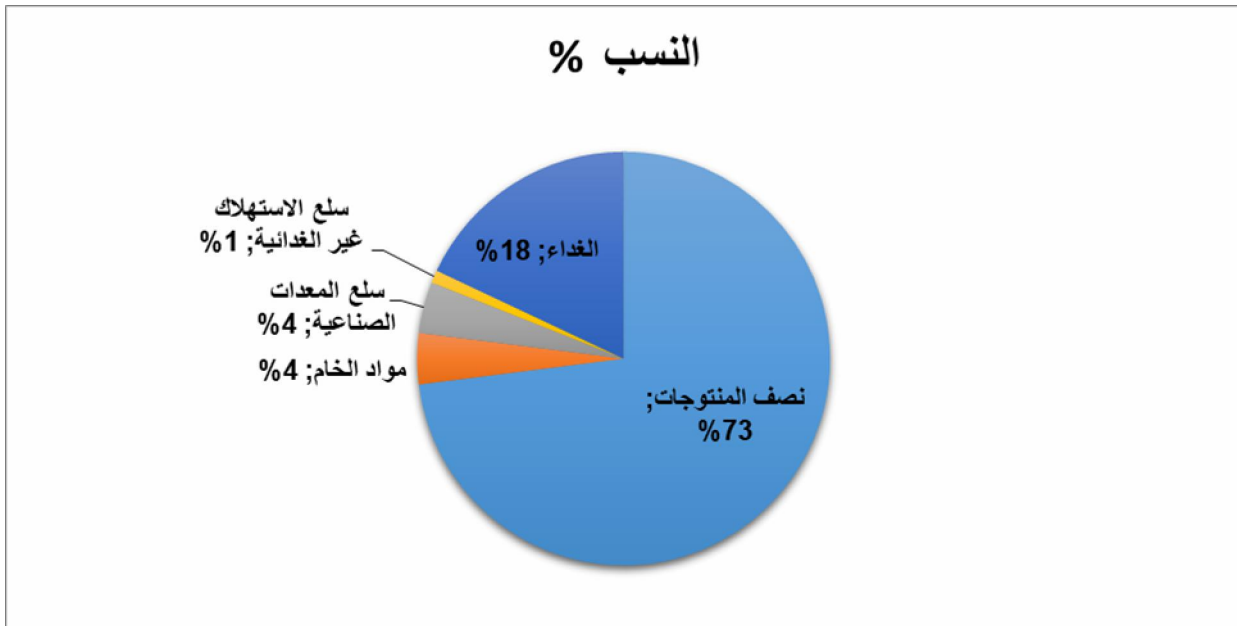
عرف فائض في الميزان التجاري للجزائر تناقص بنسبة 54% سنة 2013 ما يقدر ب 10 ملايين دولار أمريكي مقابل 21.5 مليار دولار أمريكي في 2012 وهو الأمر ألقى يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري نظرا لارتفاع فاتورة الواردات ولانخفاض

عائدات المحروقات التي لا تزال تشكل 97 % من العائدات تعلق الصادات بنسبة 9.6% ما يقدر 64.97 مليار دولار أمريكي في 2012. كما يصاحب تراجع الصادرات انخفاض في حجم صادرات المحروقات 9.8% راجع إلى تراجع متوسط في أسعار البترول¹¹.

إلى غاية سنة 2017 بقيت صادرات السلع خارج المحروقات على مستوى منخفض يقدر بـ 1,32 مليار دولار. اللافت للانتباه أن النسبة الأكبر تخص مبيدات النفط بمقدار 58,809 مليون دينار يليها غاز الأمونيا بمقدار 37,921 مليون دينار جزائري، أما المنتجات الفلاحية فهي لم تتعد نسبة 18% من إجمالي الصادرات غير المحروقات والمكونة أساسا من السكر والتمور وعادة ما تبقى مواد التجهيز الصناعية في الترتيب الأخير بنسبة 4%. وعليه يتسم هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بالانخفاض والضعف ولم يعرف أي تطور منذ الاستقلال، ليس بسبب النقص أو العجز أو حتى عدم وجود سلع للتصدير لأن الجزائر تزخر بإمكانات تصديرية خارج قطاع المحروقات خاصة في المجال الفلاحي والمتمثلة أساسا في:¹²

سلع الاستهلاك غير الغذائية - سلع المعدات الصناعية - مواد خام - نصف منتجات، بالإضافة إلى إمكانيات هائلة في المنتجات الفلاحية المتنوعة كالبطاطا - التمور - المشروبات - العسل - التين - التين الشوكي - منتجات الصيد - البطاريات - الجلود - النشر - الأقمشة - المواد الصيدلانية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7) : هيكل الصادرات من غير المحروقات للفترة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018. على الموقع

<http://www.algex.dz/index.php/ar> بتاريخ 2020/04/03

ومن المؤكد أن الضعف الهيكلي في هذا المجال راجع للتنوع الضعيف للتنافسية الخارجية، لاسيما وأن الواردات تتميز بميل تصاعدي تحت تأثير قفزة واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

2.3 تحليل تطور المنتجات المستوردة (2005-2017) :

تميزت واردات الجزائر بانتساب الميل الموجب بوتيرة سنوية عرفت قفزة في الفترة 2011-2014، حيث بلغت 29394 مليون دولار في سنة 2014 في المقابل سجلت في سنوات على التوالي (2011، 2012، 2013) (21924 مليون دولار، 25784 مليون دولار، 28778 مليون دولار).

واستمرار قفزة الواردات للسلع كان مرتبطا بالارتفاع الحاد لكل من واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية وواردات نصف المنتجات وواردات منتجات البترول، وبعد الانخفاض المستمر لأسعار النفط تفاعلت الحكومة آنذاك بمنع استيراد أكثر من 1000 سلعة نظرا للاستيراد العشوائي من جهة أو توفر تصنيع السلع المستوردة محليا¹³، وعندها عرفت الواردات تراجعاً بشكل كبير سنة 2015 مسجلة 22405 مليون دولار مقابل 29394 مليون دولار في 2014 أي بانخفاض قدره 6989 مليون دولار، كما استمر تراجع واردات السلع ومنعها إلى غاية سنة 2020. ويمكن توضيح تطور أهم المنتجات المستوردة للفترة 2005-2017 في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تطور أهم المنتجات المستوردة للفترة 2005-2017 (ملايين الدولارات)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تجهيزات الصناعية	312 7	347 7	473 7	677 9	664 1	661 3	752 2	1000 0	1072 0	1109 3	846 4	619 7	561 9
نصف منتجات	163 9	268 0	339 4	580 3	597 5	499 5	483 3	609 3	813 1	699 3	514 8	534 8	476 5
منتجات الغذائية	274 5	288 8	398 6	643 8	443 1	444 3	674 1	649 7	664 4	767 6	586 0	557 2	613 8
السلع المستهلكة غير الغذائية	108 9	118 9	144 8	185 0	174 3	167 2	196 2	224 1	228 7	252 2	195 7	202 1	189 3
منتجات الخام	294	434	651	694	646	772	866	953	996	111 1	977	764	556
المجموع	8895	1066 8	1421 5	2156 4	1943 7	1849 6	2192 4	25784	28778	29394	2240 5	1990 2	1897 0

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018 من الموقع

<http://www.algex.dz/index.php/ar/item/591-التجارة-الخارجية-الجزائرية> تاريخ التصفح 2020/06/12

وتجدر الإشارة إلى أنه من إجمالي الواردات عام 2017 البالغ 45951 مليون دولار أمريكي، الواردات الرئيسية تمثل 41,28% وتبلغ قيمتها 18970 مليون دولار أمريكي.

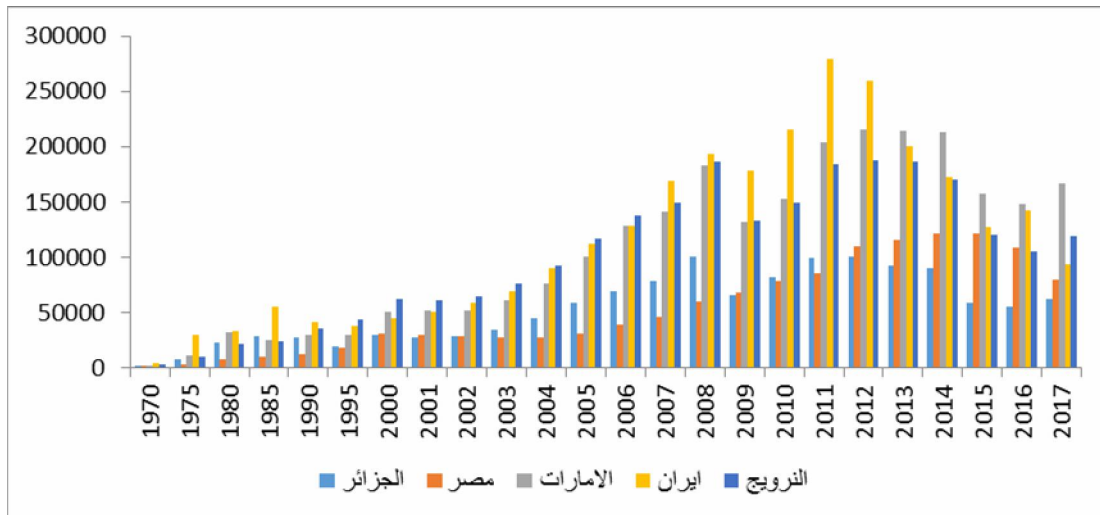
4. مقارنة الإستراتيجية التنموية للجزائر بإستراتيجيات بعض الدول النامية من منظور التنوع الاقتصادي:

بالنظر في دراسة قطاعات الإنتاج الاقتصادي للجزائر والتوجه لدراسة إشكالية، يمكن تحديد مدى مساهمة النمو السنوي لكل قطاع من خلال مقارنته مع بعض الدول خلال الفترة (1970-2017) والتي لها نوعا ما نفس الإمكانيات ونفس الظروف، وتتمثل هذه الدول في كل من: الإمارات العربية المتحدة- إيران - النرويج - مصر.

1.4 استراتيجية قطاع الصناعة:

بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه نحو الداخل، والتكامل، وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي¹⁴. فبادرت مختلف الحكومات المتوالية إلى تطبيق عدة استراتيجيات تنموية منها استراتيجية تنمية قطاع الصناعة، إلا أن هذا القطاع لم يعرف أي تطور أو تقدم في الأرقام، وبقي يتسم بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تميز الصناعة في الجزائر. ويمكن مقارنة فعالية تطبيق هذه الاستراتيجيات خلال الفترة 1970-2017 من خلال تحليل القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالنسبة لكل من الامارات العربية المتحدة، ايران، نرويج، مصر، الجزائر.

شكل رقم (8): القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالدولار بالنسبة للامارات العربية المتحدة، ايران، نرويج، مصر، الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على البيانات الواردة في:

<https://donnees.banquemondiale.orgconsulté 11/02/2020>.

<https://knoema.com consulté le 18/02/2020>

يشير الشكل أعلاه على أن:

دولة الإمارات العربية المتحدة قد ساهمت في إرساء نظام اقتصادي معرفي مستقر ومستدام قائم على الابتكار والبحث والتطوير، يتميز بالتنوع ويشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشراكة مع الاستثمارات الأجنبية¹⁵. وعرف قطاع الصناعة تطورا إذا ما قورن مع الدول موضوع المقارنة، إذ بلغت القيمة المضافة للقطاع خلال 2001 نحو 157253,64 مليون دولار، كما شهد قطاع الصناعة التحولية نفس الوتيرة خلال نفس الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو نحو 7,2% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 10% عام 2015، بعد أن كانت نحو 8% عام 1975¹⁶، إذ تمتعت بإنتاجية عالية تنافس المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية ووصلت قيمتها المضافة خلال 2017 إلى نحو 166790,47 مليون دولار، بنسبة مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي 2%.

ثم تليها دولة إيران، التي تعمل على تنويع صناعيتها لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة، حيث ساهمت قيمتها المضافة خلال الفترة الممتدة (2007-2012) بمتوسط نمو سنوي للقيمة المضافة لذات القطاع حوالي 5,5%، وفي المقابل انخفضت قيمتها المضافة بعد صدمة أسعار البترول متأثرة صناعيتها ولو بنسبة منخفضة مقارنة مع دول محل المقارنة، إذ وصلت قيمتها المضافة خلال سنة 2017 إلى نحو 93247,11 مليون دولار مقارنة مع سنة 2013 التي بلغت 200432,31 مليون دولار كقيمة نمو سنوي للقيمة المضافة لقطاع الصناعة.

تلتها دولة النرويج التي تعد رائدة إذا ما قورنت مع الجزائر إذ سجلت قيمتها المضافة خلال 2017 أكبر من دولة إيران، إذ وصلت إلى 119232,33 مليون دولار وفي المقابل دولة إيران سجلت سوى 93247,11 مليون دولار متأثرة بذلك بالعوامل الجيوسياسية.

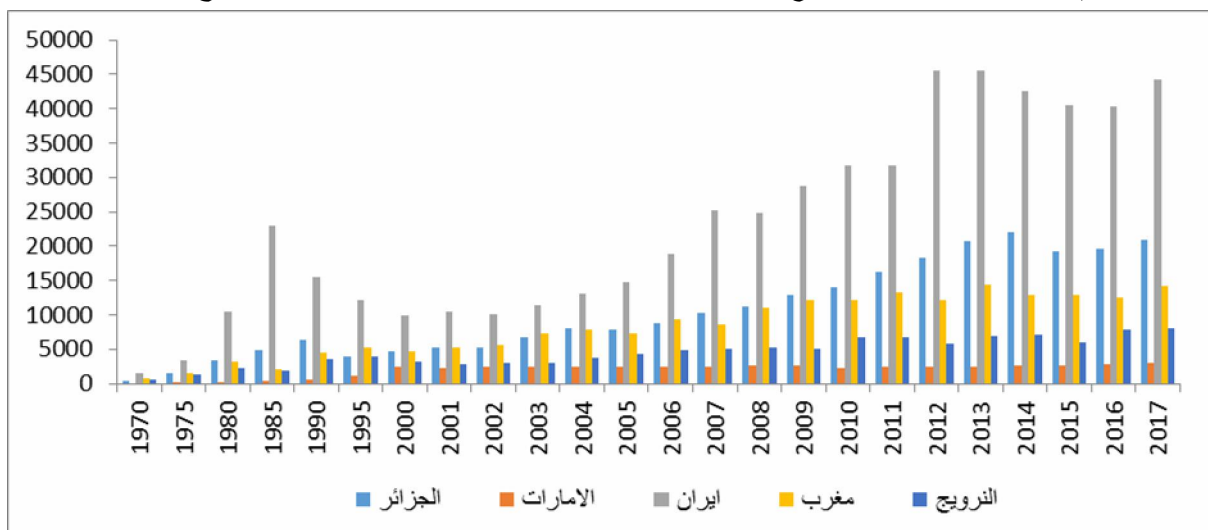
وسجلت دولة مصر خلال الفترة (2012-2016) مساهمة معتبرة للناتج المحلي الإجمالي بمتوسط قيمة مضافة للصناعة التحويلية قدرت 115313,07 مليون دولار، غير أنه تراجع خلال سنة 2017 وصلت إلى 79438,88 مليون دولار. إلا أن دولة الجزائر لا تزال بمساهمتها المتواضعة للصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 4,3%، إذ سجلت القيمة المضافة للقطاع خلال 2008 إلى نحو 100242,77 مليون دولار، لكن سرعان ما تراجعت إلى 59151,23 مليون دولار خلال سنة 2015 ليزداد تراجعاً خلال 2017 إلى 61810,74 مليون دولار بنسبة نمو سنوي للقيمة المضافة لا تتعدى 0,6%.

فكل هذه البيانات توضح مدى تأخر قطاع الصناعة في الجزائر مقارنة مع دول نهضت باقتصادها خلال نفس الفترة.

2.4 استراتيجية قطاع الفلاحة:

خلال فترة المقارنة (1970-2017) اعتمدت الجزائر عدة استراتيجيات تخص قطاع الفلاحة، ومن بين أهمها:¹⁷ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية- استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي - استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، بالإضافة إلى سياسات وبرامج تنمية تخص التنمية الفلاحية. ومن أجل تقييم مدى مساهمة هذه السياسات والاستراتيجيات سيتم تحليل القيمة المضافة المحققة لهذا القطاع ومحاولة مقارنتها مع الدول المختارة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (9): القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالدولار بالامارات العربية المتحدة، إيران، نرويج، المغرب، الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

<https://donnees.banquemondiale.org>, consulté le 11/02/2020

<https://knoema.com> consulté le 18/02/2020

استنادا إلى الشكل (9) الخاص بالإنتاج الزراعي، فإن دولة إيران تمكنت من رفع إنتاجيتها الزراعية بحوالي 291,6% خلال الفترة (1970-2008) أي بزيادة سنوية تصل في المتوسط إلى 8% ليرتفع وقيمة مضافة لنمو سنوي خلال الفترة (2010-2017) يصل في المعدل إلى 5,4% بالمقابل بقيمة مضافة لسنة 2017 تصل إلى 44281,51 مليون دولار، للإشارة أن إيران تحتل المرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح والتحول منذ عام 2007 إلى دولة مصدرة بتمركزها لأرض خصبة في شمال إيران في المناطق القريبة من بحيرة أورميا وقرب بحر قزوين، حيث تشكل سوى 20% من أراضيها ولكنها تقدم حوالي 60% من المحاصيل الزراعية.¹⁸ وطبقا لإحصائيات أمريكية فإن القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الإيراني بنسبة 11% علما بأن 25% من الأيدي العاملة تعمل فيه، حيث وصلت القيمة المضافة للعامل لسنة 2011 بـ 32838,02 مليون دولار إلى 43334,21 مليون دولار سنة 2017.

وحسب الخبراء وعدة دراسات فإن الجزائر تمتلك 80% من أصل 40 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية عالميا، ما يشكل لها فرصة لتكوين زراعة وقطاع فلاحي قوي يخلق عائدات تخلف قطاع المحروقات لتحقيق الأمن الغذائي. ولقد كانت الجزائر فيما مضى (القرن الثامن عشر) دولة مصدرة للقمح. بينما خلال الفترة (1970-2000) تصل قيمتها المضافة للنمو السنوي سوى 2,3% لترتفع بقيمة مضافة للنمو السنوي خلال (2000-2017) بنسبة طفيفة تتراوح ما بين (4,6% إلى 1,2%) بقيمة مضافة للزراعة من اليد العاملة خلال 2011 إلى 15231,75 مليون دولار و 19850,23 مليون دولار خلال سنة 2017 وهي قيمة ضئيلة جدا إذا ما قورنت مع إمكانياتها المجتمعة تربة جيدة وفصول ومناخ معتدل بمساحة 32 مليون هكتار من المساحة العالمية.¹⁹

تليها المغرب بقيمة مضافة سنوية تتراوح ما بين 12065,53 مليون دولار خلال سنة 2010 و 14249,69 مليون دولار خلال سنة 2017 وهي دولة مصدرة لإنتاج ذو جودة عالية.

أما الإمارات العربية المتحدة فهي دولة غير مؤهلة للزراعة نظرا لخصائص أراضيها الصحراوية القاحلة، كما تعتبر من أشد الدول فقرا في مصادر المياه المتجددة والأراضي الصالحة للزراعة.

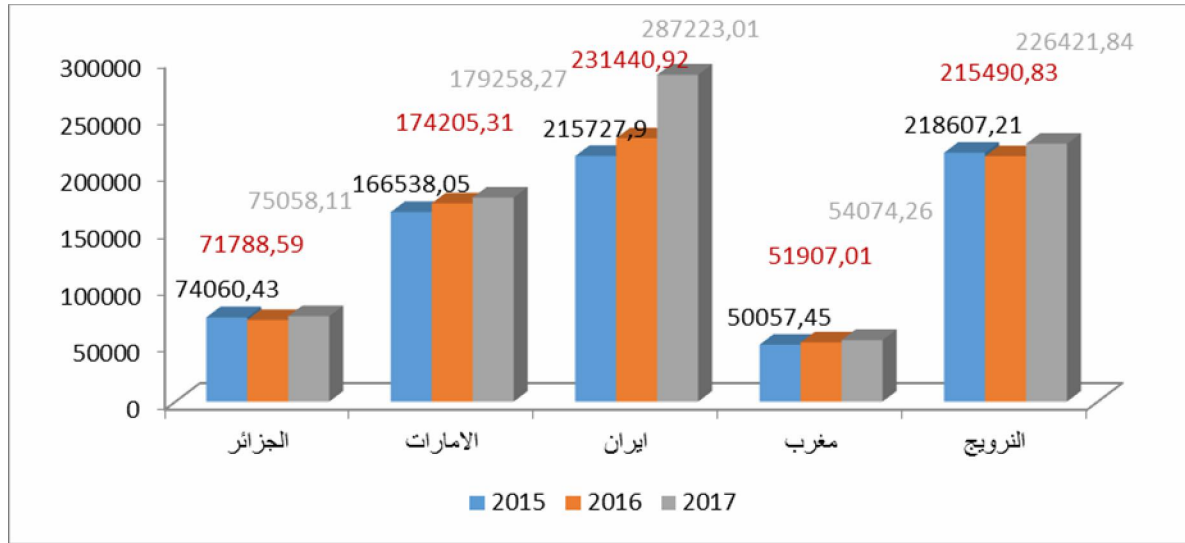
وأخيرا النرويج ما زال القطاع الزراعي النرويجي متأخرا مما انعكس على نسبة القيمة المضافة للنمو السنوي إذ لم يتجاوز سوى 2,80% خلال الفترة (2000-2017) كمتوسط.

فمن خلال ما سبق، يمكن اعتبار الجزائر أنها من أفضل الدول من حيث الإمكانيات الطبيعية عالميا، لكن للأسف أراضيها غير مستغلة ولا تزال مساهمة هذا القطاع ضئيلة إذا ما قارناها مع دول أخرى تملك تكنولوجيا ولا تملك أراضي خصبة.

3.4 استراتيجية قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات وهو فرصة للدول التي لم تجد لها فرصة كبيرة في تطوير القطاعات الأخرى، وإعداد استراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع يتطلب الاهتمام بتكنولوجيات الاعلام والاتصال خاصة باعتبارها فاعلة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن مقارنة نشاط قطاع الخدمات بالجزائر مع بعض الدول من خلال مساهمته في خلق قيمة مضافة خلال الفترة (2015-2017).

شكل رقم (10) القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالدولار الإمارات، إيران، نرويج، المغرب، الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

<https://donnees.banquemondiale.org> consulté le 11/02/2020

<https://knoema.com> consulté le 18/02/2020

يساهم قطاع الخدمات في الاقتصاد الإيراني بحوالي 43% وبطاقة عمل تصل إلى 45% من الأيدي العاملة، وقد بلغت القيمة المضافة لقطاع الخدمات إلى 166538,05 مليون دولار سنة 2015 ليزيد الارتفاع ليزيد ارتفاعا سنة 2017 إلى أكثر من 287223,01 مليون دولار بقيمة مضافة كلية وعمالة قدرت بـ 43334,21 مليون دولار، تلتها دولة النرويج بملاحظة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 62% هذا يعني أن قطاع الخدمات يعتبر قطاعا مزدهرا ومستوعبا للقوى العاملة عند مستوى إنتاجية مرتفعة إذ بلغت القيمة المضافة لليد العاملة لسنة (2016-2017) إلى ما يقارب على التوالي (2498,00 مليون دولار - 2573,99 مليون دولار).

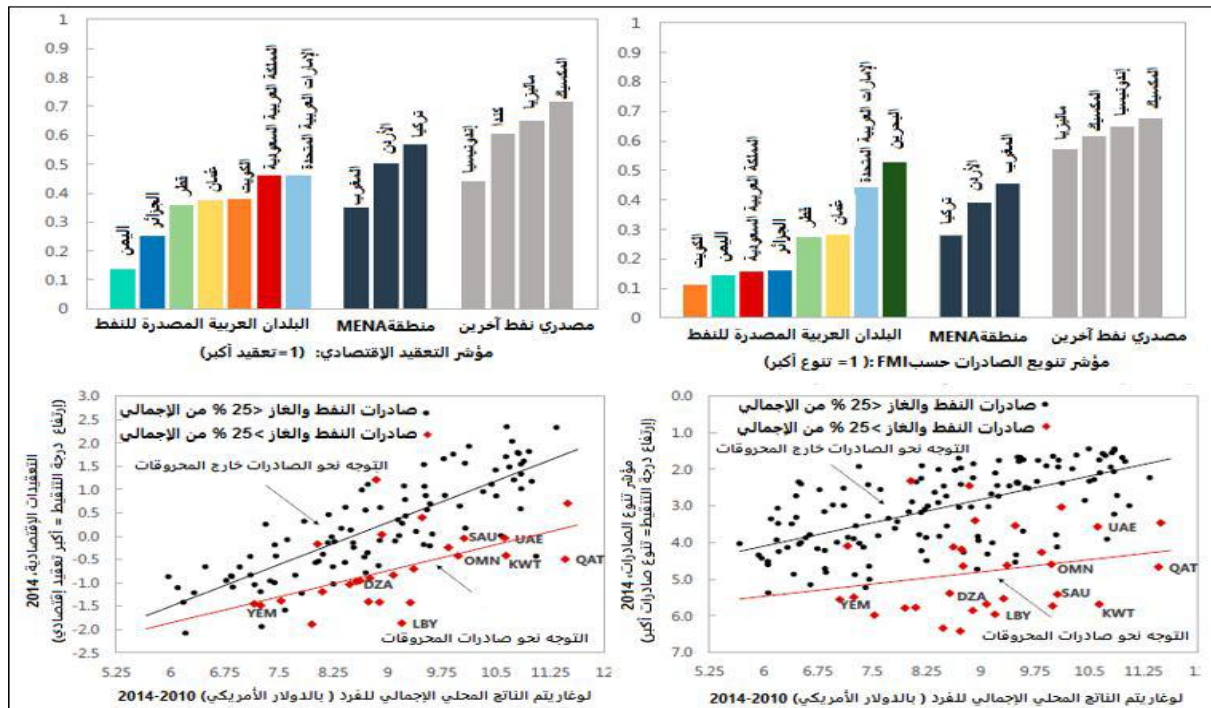
ودولة الإمارات تسعى إلى تطوير قطاعي السياحة والطيران إذ شهدت الدولة قفزة نوعية بقطاع السياحة²⁰ الذي بات خلال السنوات الأخيرة موردا مهما للدخل في منظومة اقتصاد ما بعد البترول وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نظرا لارتباط قطاع السياحة بالعديد من القطاعات الأخرى إذ بلغت القيمة المضافة للقطاع في 2012 نسبة نمو 7,4% وفي 2016 نسبة 1,9%.

بينما الجزائر تبقى دائما في متأخرة بنسبة نمو للقيمة المضافة لسنة 2017 إلى 0,2% مما يدل على انخفاض التنوع الإنتاجي فيها بالرغم من توفر كل الإمكانيات المتاحة.

4.4 استراتيجية التنوع الاقتصادي:

يعد التنوع الاقتصادي عنصرا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحديد واقع التنوع الاقتصادي إلا بعد تحليل بعض المؤشرات بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة دراسة وتحليل نقاط الضعف لاستدراك مخاطرها واستغلال نقاط القوة للاستفادة منها. ولتوضيح ذلك سيتم التطرق في الشكل رقم (11) إلى أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي وهي مؤشر تنوع الصادرات ومؤشر التعقيد الاقتصادي،

الشكل رقم (11): مؤشرات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للبتترول



المصدر: موسى باهي، كمال رواينة، "التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016، ص: 145.

ويعتبر مؤشر هونندل-هيرشمان من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر [0] والواحد [1].²¹ يوضح الشكل أعلاه مدى إمكانية الإمارات العربية المتحدة والبحرين في تحقيقها لأعلى معدل مؤشر تنوع الصادرات، تليها مباشرة عمان وقطر وفي المراتب الأخيرة الجزائر لأقل مؤشر تنوع الصادرات القريب من الصفر [0] الدال على ظرفية مؤشر تنوع الصادرات الخاص بالمحروقات في أغلبها.

والجزائر دولة تعتمد على مورد ناضب دائم العرضة للصدمات السعرية للبتترول المرتبطة بالعوامل الجيوسياسية، لا طالما انتهجت العديد من الاستراتيجيات للخروج من دوامة المورد الواحد من اجل التصدي لجميع الصدمات التي كانت دوما حاضرة في جدول أعمال الدول المصدرة للنفط، غير أن إشكال الفساد وغياب الشفافية لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة بل هو جدول أعمال الإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز الجهود في مجال الاستثمار في جميع القطاعات، غير أنه لا يمثل ضمان سياسة اقتصادية مثالية بل يشكل حماية لا غنى عنها لتفادي استمرار سياسة رديئة وتطبيق الاستراتيجيات بشرعية وتنفيذ بسرعة وإخلاص.²²

5. خلاصة:

من خلال هذا البحث تبين أن الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر لم تجعلها رائدة في تنافسية القطاعات مقارنة مع دول تملأها إلى حد ما في الخصائص وبعض الظروف، نظرا لضعف الإرادة السياسية التي إن وجدت يمكنها أن ترجح الكفة نحو التطور والازدهار، وعليه فبالرغم من صحة الفرضية الأولى إلا أن هذه الامكانيات لا تتماشى مع النتائج المحققة. وأما الفرضية الثانية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي يمكن أن تكون صحيحة إذا ما تم تبني استراتيجية ناجعة لتحقيق الريادة والتنافسية وإلا فلن تتقدم الجزائر خطوة أخرى نحو حل الأزمات بشتى أنواعها.

فتفاوت تجارب استخدام إيرادات الموارد المتاحة تحت وفوق الأرض استخداما أمثالا المختلف بين دولة وأخرى، مما قد يتبين من الدراسة مدى فشل وهشاشة نظام اقتصادي غير متنوع، خاصة من طرف الجزائر والمطالبة بإصلاح نظام اقتصادي بأسره والتفكير في أنماط التنمية الحالية مع الانتباه إلى أهمية تسريع عملية الانتقال من الاقتصاد المبني على المورد الواحد إلى اقتصاد متنوع.

وعليه فإن من خلال ما تم دراسته وتحليله توصلنا إلى النتائج والاقتراحات التالية:

- تحقيق التنمية مرهون بتقوية الاقتصاد، إذ أن مشكل الاقتصادات الريعانية ليس في أسواق البترول بل في اعتمادها على إيرادات البترول إجماليا؛
 - تمتلك الجزائر لإمكانات هائلة، تؤهلها لتصبح قطبا دوليا رائدا لبناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، بأولوية للقطاع الفلاحي، قطاعي الخدمات والسياحة، انطلاقا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - عدم وضوح السياسات الجزائرية وقلة الشفافية والرقابة، أدت إلى ضعف قدرة الإنجاز رغم اعتماد الجزائر لنموذج التنموي الجديد المبني على التنوع القطاعي؛
 - الاستفادة من تجارب الدول ذات الأداء الجيد وإسقاطها على البيئة الاستثمارية بالجزائر، مثلا الاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، وإيران في مجال الفلاحة، النرويج في استخدامها الأمثل لإيرادات الصناديق السيادية؛
 - وأخيرا لا يمكن تجسيد بنية تحتية لتطوير الاقتصاد البيني دون الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغياب إدارة موارد بشرية مؤهلة وناجحة لمواجهة المخاطر والتهديدات.
- وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:
- وضع برامج تفادي المخاطر على المستويات الإدارية المركزية و محلية، من خلال إقامة ندوات وأيام دراسية ومؤتمرات على مستوى الوطن العربي المطبقة لمعايير الحكم الراشد للاستفادة وتبادل الخبرات؛
 - وضع دليل لحواجز ومؤهلات تنمية القطاعات في الجزائر والوقوف على أهم التجارب الناجحة التنموية لبعض الدول لتحديد استراتيجيات محكمة، بالاعتماد على طرق كمية وتحليلية يتم اختيار أفضلها لمواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية المحتملة؛
 - تحديد سياسات جديدة مرتبطة بتنفيذ إستراتيجية، تقوم على أسس علمية سليمة والقدر الكافي من الشفافية والرقابة والموضوعية والخبرة، التي تتناسب مع الظروف الجغرافية والاجتماعية وخاصة التمويلية لما يتلاءم والإمكانات المتاحة والمحتملة؛
 - ضرورة أن تشمل إستراتيجية الاعتماد على قطاع الفلاحة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناشطة في مجال الفلاحة، وكذا مختلف القطاعات المنتجة مع وضع هيئات رقابة مختصة ومحترفة للحد من الفساد.

6. الهوامش والإحالات:

¹: سعيد بختاوي، خبير فلاحي، مداخلة حول التنمية الفلاحية في الجزائر، ملتقى التغذية، وهران، الجزائر، 2019 ص 2

²: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/06/01

34: بتاريخ 2020/06/01 ص 34 بتاريخ 2020/06/01

- ³: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2016، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm ص: 22 بتاريخ 2020/06/11
- ⁴: بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm ص: 35 بتاريخ 2020/06/11
- ⁵ زرقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، من الرابط www.iefpidea.com بتاريخ 2020/06/12
- ⁶ Ministère de L'Industrie et des Mines (MIM). (2014). **Les chiffres clés du secteur industriel et minier**. www.memalgeria.org. Consulter le 02/05/2020
- ⁷: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm ص: 38 بتاريخ 2020/06/03
- ⁸: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2016، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm بتاريخ 2020/06/01
- ⁹ تاريخ <http://www.fao.org/gender-landrights-database/country-profiles/listcountries/general-introduction/ar/> التصفح 2020/06/12
- ¹⁰: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2010، على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm ص: 26 بتاريخ 2020/06/01
- ¹¹ تاريخ التصفح تحليل - التجارة - الخارجية - الجزائرية - item/591 - صدروا - مع - ألكس <http://www.algex.dz/index.php/ar/> 2020/06/12
- ¹² تاريخ التصفح: 2020/06/12 الإمكانات - التصديرية - item/605 - صدروا - مع - ألكس <http://www.algex.dz/index.php/ar/>
- ¹³ <http://elmihiwar.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%/133979.html> بتاريخ 2020/04/20
- ¹⁴ BENAOUA HAMEL, **Système productif Algérien et indépendance nationale**, 1983, TOME 1, OPU Algérie, P.136.
- ¹⁵: أحمد ماجد، ندى الهاشمي، "دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس 2016، ص: 15.
- ¹⁶: أحمد ماجد، ندى الهاشمي، نفس المرجع السابق، ص 20
- ¹⁷: يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2014 - 2000 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص : السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص: 135
- ¹⁸: وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الشارقة، الجزائر، 2010، ص: 105.
- ¹⁹: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017 ، ص. 174
- ²⁰: بوقنيتش وسيلة، "اقتصاد ما بعد النفط، الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس الجزائر، جوان 2017، ص 218.
- ²¹: بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، الجزائر سنة 2018، ص: 333.
- ²²: حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2004، ص: 8.